النفط الكويتي يرتفع 17 سنتا ليبلغ 53,7 دولارا

كونا: ارتفع سعر برميل النفط الكويتي في تداولات أمس الاول 17 سنتا ليستقر عند مستوى 53,7 دولارا مقارنة بـ 53,6 دولارا للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي وذلك وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الاسواق العالمية انخفضت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام أمس الاول رغم المخاوف بشأن الإمدادات في ليبيا والعراق وذلك بسبب ارتفاع الدولار بفعل تكهنات برفع أسعار الفائدة الأميركية قريبا بعد بيانات قوية عن الوظائف هناك. وانخفض سعر العقود الآجلة لنفط خام الاشارة مزيج برنت عند التسوية 75 سنتا ليصل إلى مستوى 59,73 دولارا للبرميل.

ردا على الشائعات.. رئيس البنك ينفي وجود أي طلب تم تقديمه أو سيتم تقديمه للبنك المركزي

المرزوق: لا خطط لـ «بيتك» لشراء مديونيات من بنوك أخرى

قال رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي (بيتك) حمد عبدالمحسن المرزوق ان مجلس إدارة البنك ملتزم تماما بأقصى درجات المهنية فيما يتعلق بمنح الائتمان من خلال ترسيخ أعلى المعايير المهنية والحصيفة لإدارة المخاطر لجميع أنواع التمويل الممنوح، وبما يضمن كذلك الالتزام بالجوانب الشرعية والحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين على حد سواء، نافيا ان يكون لدى البنك أي خطط او توجه لشراء مديونيات من بنوك أخرى، أو ان يكون هناك أي طلب في هذا الشأن تم تقديمه او سيتم تقديمه لبنك الكويت المركزي. وأضاف أنه واخوانه أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون مسؤولية مباشرة عن كل دينار يتم منحه من بيت التمويل.

وصرح المرزوق في بيان صحافي بأنه ملتزم تماما باستكمال مسيرة إصلاح بيت التمويل الكويتي وذلك انطلاقا من المسؤولية التي ارتأى مساهمو البنك تكليفه إياها، واخوانه أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية العمومية الماضية التي حازوا فيها على إجماع كامل المساهمين.

إدارة البنك ملتزمة بأقصى درجات المهنية بمنح الائتمان والحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين

تشرفت بالعمل الحكومي لمدة 11 عاماً.. ولن أقبل بالمرحلة الراهنة ببديل عن «بيتك»

أدعوا المساهمين لعدم الالتفات إلى الأخبار المفبركة وما تحمله من أجندات متضرري الإصلاح

حمد المرزوق

وقال ان البنك وبالرغم من الإصلاحات الجذرية التي تمت خلال العام الفائت، مازال بحاجة الى جهود كبيرة للارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية والمالية المقدمة، والتي بعون الله وتوفيقه ستصل بالبنك الى المستوى الذي يتناسب وطموحات المساهمين وآمالهم خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن عجلة تطوير البنك وترسيخ مكانته محليا وإقليميا قد انطلقت، وأن عملاء البنك سواء في قطاع التجزئة أو الشركات أو الخدمات المصرفية الخاصة بدأوا بالفعل بملاحظة تطور مستوى الخدمات المقدمة من البنك.

وقال: «انني وبالرغم من انه قد سبق لي وان تشرفت بالعمل الحكومي لمدة تناهز الـ11 عاما خدمت - ولا منة في ذلك - بلدي من خلال عملي في بنك الكويت المركزي، وفي احلك الظروف، وهي فترة الغزو الغاشم وفترة التحرير ومرحلة إعادة البناء، ضمن مجموعة طيبة من الاخوة الأفاضل وما أنا بخيرهم، الا اني وكما سبق تأكيده مستمر على رأس عملي بإذن الله في بيت التمويل الكويتي، والذي أعتبره المحطة الأخيرة في مسيرتي العملية البالغة 28 عاما، قضيتها في القطاع المصرفي والمالي، ولن أقبل في المرحلة الراهنة بأي بديل آخر».

ملتزمون بمسيرة الإصلاح وبحمل المسؤولية الموكلة لنا بإجماع كل المساهمين

عجلة تطوير البنك انطلقت.. والعملاء بدأوا ملاحظة تطور مستوى خدمات البنك

إصلاحات جذرية تمت خلال عام واحد ومازال البنك بحاجة لجهود للارتقاء بالخدمات

ودعا المساهمين لعدم الالتفات الى الأخبار المفبركة والتي ترمي الى خلط الأوراق، وكذلك فإنها تحمل وراءها أجندات متضررين من عملية الاصلاح الجارية حاليا على قدم وساق في بيتك، مؤكدا في ذات الوقت بأن أداء البنك وأرقامه خلال الفترة القادمة ستكون - بتوفيق من الله - هي الفيصل في الحكم على البنك وعلى مدى التزام مجلس الادارة والإدارة التنفيذية بتحقيق الأهداف العامة المنشودة للبنك ومساهميه.

بيت التمويل الكويتي يعود قويا بفضل جهود الإدارة الحالية

ارتفاع متواصل في أسعار المساكن والتعليم منذ عامين

الإيجارات المشتعلة وأقساط المدارس تستنزف جيوب المواطنين والمقيمين

• المحلل المالي

تؤدي الأسعار المرتفعة لخدمات المسكن، والناتجة عن الصعود المستمر في إيجارات الشقق السكنية، تؤدي الى تضخم سلة السلع والخدمات الاستهلاكية للمواطنين والمقيمين منذ العام 2012، وتؤثر تدريجيا على رواتبهم ودخلهم المباشر، حسب تحليل أجرته «الأنباء» لتضخم اسعار المستهلك وفقا لآخر أرقام أصدرتها الإدارة المركزية للاحصاء لأسعار المستهلكين لعام 2014. وأغلب سكان الشقق السكنية في البنايات الاستثمارية من الوافدين، بينما دخل منذ سنوات شباب كويتيون على خط استئجار هذه الشقق لتأمين مسكن لهم بانتظار منحهم المنزل الحكومي الذي قد يتأخر سنوات نظرا لحجم طلبات الانتظار البالغة 108 آلاف طلب تقريبا.

ورغم أن التضخم في اسعار المستهلك بشكل عام مازال عند مستويات مقبولة، وذلك بعد اصدار الادارة المركزية للاحصاء الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لعام 2014 إلا أن بعض الخدمات مثل خدمات المسكن تضغط ارتفاعا على سلة السلع والخدمات الاستهلاكية، اذ يشكل وزنها ثلث اجمالي سلة السلع والخدمات تقريبا كما في نهاية 2014.

وتعتبر مجموعة خدمات المسكن الأكثر تأثيرا في أسعار المستهلك (التضخم) في الكويت بوزن ترجيحي من اجمالي سلة السلع والخدمات الاستهلاكية في نهاية عام 2014 بلغ 28,9٪ من أقسام الإنفاق الاستهلاكي، والتي تحدد ارتفاع الأسعار، ، حيث بلغ المعدل السنوي للتضخم في أسعار خدمات المسكن خلال السنوات الثلاث الماضية (2012 - 2014) نحو 4٪ نتيجة ارتفاع الايجارات، ما يشكل عاملا مساعدا في ارتفاع التضخم في اسعار المستهلك، بينما تأتي مجموعة الأغذية والمشروبات في المرتبة الثانية بوزن ترجيحي من اجمالي أقسام الإنفاق الاستهلاكي بلغ 18,4٪ ومعدل التضخم السنوي في اسعارها خلال السنوات الثلاث الماضية لايزال مقبولا عند مستوى 2,5٪. لكن تأتي في المرتبة الثالثة سلع وخدمات مرتبطة بالمسكن مثل المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، وهناك ايضا ارتفاع في اسعارها، ما يؤثر في سلة السلع والخدمات. ويشكل وزن المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة من اجمالي سلة السلع والخدمات الاستهلاكية 11,3٪ بينما معدل التضخم السنوي في اسعارها كان متوسطا عند مستوى 4٪ خلال الفترة (2012 - 2014)، وتليها سلع الكساء وملبوسات القدم بوزن ترجيحي بلغ 9,3٪ وبمعدل تضخم 2,1٪. اما خدمات التعليم والتي تعتبر أساسية وتستقطع جزءا كبيرا من نفقات الأسرة، فقد بلغ وزنها فقط 3٪ بينما بلغ المعدل السنوي للتضخم في اسعارها نحو 4,4٪ (أعلى من خدمات المساكن والمفروشات)، ما يشكل عبئا على تكلفة المعيشة، وبالتالي لا تعكس نسب التضخم المعلنة الارتفاع الحقيقي في اسعار المستهلك والأعباء المعيشية.

وعند مقارنة اسعار المستهلك في عام 2014 مقابل عام 2013، يلاحظ الارتفاع في اسعار خدمات التعليم بنسبة 6,6٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2,6٪ خلال عام 2013، وهو ما يظهر أن التعليم والسكن يستهلكان جزءا كبيرا من رواتب المواطنين والمقيمين. وعلى عكس ذلك، فإن اسعار الاتصالات في انخفاض من عام 2013 حين انخفضت بنسبة 0,4٪ وبعدها 0,1٪ خلال عام 2014، وذلك نتيجة تشبع السوق المحلي للاتصالات والمنافسة القوية.

السكن ثلث سلة السلع والخدمات والأكثر تأثيراً في أسعار المستهلكين

أسعار المفروشات المنزلية والصيانة في ارتفاع مستمر

التعليم بين الأكثر تأثيراً في ميزانية الأسرة ويظهر فجوة في احتساب التضخم بالكويت

أسعار التعليم قفزت 4٪ في سنة واحدة

استمتعوا بالاتصالات.. أسعارها تنخفض منذ العام 2013 نتيجة المنافسة الشرسة